



أسماء الشامية

التجديد: تضارب المفاهيم وفاعلية المناهج

في مقاله المنشور بمجلة التسامح «التجديد في الفكري الإسلامي» يبدأ معتر الخطيب في تفكيك العضلات التي ينطوي عليها عنوان بحثه أو لاهما التجديد بوصفه مفهوماً إشكالياً ومن ثم الموضوع «الفكري» في التجديد عبر سؤال ماذا نريد أن نُجدد؟ ما الموضوع الفكري في الخطاب الديني الذي ينبغي تجديده؟ ويُقدّم الخطيب مشروع التجديد بوصفه حركة تاريخية متراكمة تعكس تفاعل الفكر مع العصر ومنجزاته وقضاياها وأسئلته لا تتم بمعزل عن التاريخ والتجربة إنّما من خلالهما وعبرهما.

بتشكّله وعلاقته بتطورات المجتمعات المعاصرة سياسياً واجتماعياً ومعرفياً» وهو يعتبر سلك هذا المنهج شرطاً أساساً للبناء على التراث واستكماله.

برغم أنّ الرؤية الجديدة التي يحاول الخطيب التأسيس لها - إن صح تسميتها كذلك - غير واضحة منهجياً ولا بنوياً إلا أنني أؤمن رؤيته بمعنى الإحاطة بالإشكال التاريخي باستخدام مصادر التراث نفسها والاستفادة من العلوم «النقلية» لا بتجاهلها أو تفكيكها عبر العلوم الحديثة، وهذا ما يدفعني للتساؤل عن النموذج الذي يتبنّى هذه النظرة الممهدة لتجديد التراث، هذا التجديد الذي لم يضع له تعريفاً اصطلاحياً كي تتفهم رؤيته الجديدة في فهم التراث وغربلته، أم أنه ليس ثمة نموذج يتبنّى هذه الرؤية.

بالطبع يُقدّم الخطيب دراسة «السلطة في الإسلام» لعبد الجواد ياسين أحد هذه الدراسات القليلة التي تتقاطع مع منهجه، وعبد الجواد ياسين أيضاً لا يخرج عن أعلام الإصلاحيين المعاصرين، إلا أن محمد عابد الجابري أيضاً من أهم الأعلام التي حاولت إنقاذ الفكر الإسلامي من الاجترار وإعادة قراءة العقل العربي عبر سلسلته النقدية «نقد العقل العربي»، وإن كان الخطيب بالطبع لا يتفق مع المناهج التفكيكية على رأسها تلك التي تبناها أركون في نقده لأسس العقيدة الإسلامية واشتغاله على الحضرة في الطبقات المتراكمة للتراث العربي الإسلامي، وإذا كان الخطيب يعول بشكل أساسي على ضرورة الوعي التاريخي في سياق معالجة التراث الإسلامي فإن أركون وإن اختلف معه كثيرون قد عرّى صفة القداسة من النصوص الدينية في سبيل تبيان حقيقته التاريخية في إطار «تفكيك المسلمات التاريخية»، وأقول إن الخروج برؤية تجديدية - وإن كنت أتفق مع الكاتب - أنها لا بُد أن تنشأ من التراث نفسه وعبره، إلا أنها لا بد أن تنشأ من خلع صفة القداسة عنه أولاً ومواجهته كشيء موضوعي كي لا تخرج النتائج ضمن حدوده وسياقاته الضيقة.

يعتقد أنّ التجديد يُهدد ثوابته وأصوله (القرآن والسنة) ويُصوّر محاولات التجديد بمثل محاولة الإتيان بقرآن جديد وسنة جديدة أو البحث عن مصادر أخرى غير هذه المصادر بحسب تعبير الخطيب.

ورغم المثال الذي يضربه الخطيب لمحاولات بعض الفقهاء مثل السيوطي والحافظ ابن حجر نقد التقليد والتحرر من القيود إلا أن نقدهما أيضاً حوصر في نسق مغلق وتقليدي بسبب السياسية والإبستمولوجية السائدة في زمانيهما.

إنّ مسخ مفهوم التجديد حسب ما بينه الخطيب في مقاله عائد إلى «التقليد» الذي يساوي بين الدين والذات في التراث الديني، فنقد التراث الديني من خلال أي محاولة تجديد هو نقد للذات بالضرورة، ويُقدّم نفسه باعتباره تجربة معرفية إيمانية قائمة على تصوّر العصور الأولى باعتبارها عصور مُباركة ينبغي أن يخرج أي تجديد من رحم تلك المرحلة، وهذا مما لا شك فيه يؤدي إلى تخلخل التوفيق بين المرحلة الآتية وسابقتها من المراحل من مختلف النواحي، فكيف إذن يُعاد تأسيس أي خطاب تجديدي؟

إنّ معتر الخطيب انتقد تقريباً جميع أشكال التجديد واعتبرها إمّا مجتزأة أو تليفونية أو تدويرية، أي تعيد تدوير التراث، كالتفكيك التليفونية الإصلاحية التي جاء بها محمد عبده، وطريقة التفكيك الحداثي التي على شاكلة جناية البخاري، وأضيف إليها محاولات تفكيك محمد أركون وأدونيس، وطريقة التأسيس الإحيائية على يد مدارس التقليد، فيما لم يُقدّم لنا الخطيب ما يمكن اعتباره شكلاً تجديدياً رابعاً على وجه التفصيل والدقة. إنّ الضرورة المعرفية والعصرية لمراجعة العلوم الإسلامية في رأيه تقوم على أساس معرفي وتعامل مع التراث بوعي نقدي، وأنّ الحكم على العلوم الإسلامية يتم أولاً عبر وعي تاريخي، وإذا تساءل مُتساؤل عن هذا الوعي التاريخي فسيكون بحسب تعبير الخطيب هو «معرفة التراث بكل تشكيلاته وتلويحاته معرفة عميقة وبالتاريخ المحيط

يشرح الخطيب بدء توطين مفهوم التجديد في الخطاب الديني عندما أثير المفهوم لأول مرة في خطاب أحد الساسة الغربيين مروراً بانتشار الكتابة عنه ومناقشته إعلامياً وصحفياً وانتهاءً بانخراط بعض المؤسسات الدينية الرسمية في هذه الموجة عبر تبنيه واعتباره ضرورة من الضرورات.

وبحسب الخطيب فإن مظاهر التجديد التي وقعت عليها تلك المؤسسات الدينية لا تذهب أبعد من تغيير الأشكال التي توجّه بها الدعوة إلى الإسلام واستحداث تقنيات دعوية جديدة جاهزة بنفس مظاهر العصر الحالي ولكن دون إحداث تغييرات جوهرية في فهم الخطاب الديني. أمّا الخطاب العلماني فقد طالب بخطاب يقف إلى جانبه ويؤازر مقولاته وينحو إلى علمنة الإسلام عبر تفكيك المسلمات الدينية.

ويرى الخطيب أن ذبوع المفاهيم والصور إلى الحد الذي قد تتحول فيه إلى مفاهيم إعلامية أو شعبية يؤدي إلى إفقارها مضامينها كما هو الحال مع مفهوم التجديد الذي أخذ حقه جماهيرياً منذ أطلاق لأول مرة مما أدى إلى اختلاط المفهوم وتكييفه حسب كل تيار وتوجهه، بعبارة أخرى ما يسميه الخطيب بالمفهوم المخايل الذي تتقاطع فيه رؤية التيار الإسلامي والعلماني للمفهوم مع الرؤية الغربية من جهة حصر كلا التيارين للتجديد بثنائية التسامح والإرهاب.

وهذه الثنائية اجترت إشكالية التجديد إلى إصلاح منظومة مناهج التعليم الديني (الإسلامي)، فهو يرى أن خطاب تطوير المناهج هذا جاء باعتبار المناهج مصدر العنف والإرهاب بعيداً عن الأسباب المعرفية والمشكلات التربوية التي تم اكتشافها حديثاً.

ولكن بروز مسألة الهوية في مواجهة التجديد هو ما يجعل «التجديد» إشكالية ذات تعقيد مركب، فشعور الذات الإسلامية بالخطر في ظل العولمة وتماهي الهويات والثقافة الواحدية - أو القطبية - التي يسوق لها النظام العالمي يجعل تياراً ثالثاً وهو الخطاب الفقهي التقليدي